№ 168 ANNEE-IV السنة الرابعة العدد ١٦٨

صاحبها ومحررها المسؤول
جميل البحري

الاشتراك
في حيفا وفلسطين غرش فلسطيني ٨٠
في الخارج « ١٠٠
اوعشرون شلنا
الاعلانات يتفق عليها مع الادارة



جريدة عربية حرة تصدر مرتين في الاسبوع موقتاً
AZ-ZOUHOUR
(Propriétaire-Rédacteur : Jamil Bahri

مدير ادارتها
حنا البحري

عنوان المراسلة
حيفا صندوق البريد ٢٤١
الرسائل لا ترد لاصحابها
نشرت او لم تنشر

حيفا يوم الثلاثاء في ١ نيسان سنة ١٩٣ الموافق ٢ ذي القعدة سنة ١٣٤٨ Haifa (Palestine) 1 Avril 1930

تقرير لجنة التحقيق البريطانية

حول اضطرابات فلسطين

احكام الاعدام في مجلس الملك الخاص · الوفد الى لندن · الطيارات في سماء حيفا

رسمي

يعلن رسميا بان تقرير لجنة التحقيق لفلسطين قد رفع الى البرلمان في ٣١ آذار ووزع على الصحف في لندن في صباح اليوم التالي للتعليق عليه

وفيما يلي خلاصة الاستنتاجات والتواصي الرئيسية التي وضعتها اللجنة

(ا) استنتاجات عمومية بشأن المسائل الاكثر اهمية

١) ان الاضطرابات كانت منذ بدئها هجوماً من العرب على اليهود لم يثبت له مبرر وفي الحوادث القليلة التي قام فيها اليهود بالهجوم على العرب كان عمل اليهود في الغالب من قبيل المقابلة بالمثل

ان الاضطرابات لم تكن مدبرة كما انه لم تثبت التهم التي اسندت الى المفتي الاكبر واللجنة التنفيذية العربية الفلسطينية بانهم قاموا عن قصد بتدبير وتنظيم الاضطرابات ·

فالاضطرابات لم تكن ثورة ضد السلطة البريطانية في فلسطين ولم يقصد منها ان تكون كذلك

٢) ليس لدى اللجنة انتقاد هام على التدابير التي اتخذتها حكومة فلسطين سواء قبل وقوع الاضطرابات مباشرة او بعد وقوعها

اما ما يتعلق بالسياسة من وجهة عامة فترى اللجنة ان الحكومة قامت فيما مضى بكل ما في طاقتها بمهمة المحافظة على خطة حيادية عديمة المحاباة بين شعبين لم يبد زعماؤهما الا قليلا من الاستعداد للوصول الى التفاهم ·

٣) وتعتقد اللجنة ان المشاريع والهجرة اليهودية ، عندما كانت غير زائدة عما تتحمله البلاد ، اتت بفوائد مادية لفلسطين نال العرب قسطاً منها

ومع ذلك ترى اللجنة فيما يتعلق بتحديد الهجرة ان السلطات اليهودية قد حادت عن المبدأ المقرر سنة ١٩٢٢ والذى قبلت به اللجنة الصهيونية وان المطالب التي ما فتئ الصهيونيون يوجهونها كان من شأنها ان تثير مخاوف العرب من انهم في النهاية سيخسرون موارد معيشتهم ويسيطر عليهم سياسياً

٤) وتلفت اللجنة النظر الى عدد من الحوادث اخرج فيها العرب من الارض عند بيعها دون ان تعد لهم ارض غيرها لاستعمالهم · فاللجنة لا تنتقد شركات الاراضي اليهودية التي دفعت في بعض الحوادث تعويضاً نقديا وكانت تشتغل بعلم الحكومة واطلاعها غير انه نتج عن ذلك حالة حرجة وها هي تتكون في البلاد الآن طبقة من الاهالي اصبحت بلا ارض ، غير راضية عن الحالة ، هي شديدة الخطر على البلاد واللجنة تلح على ايجاد علاج لهذه الحالة وترى بالنتيجة ان فلسطين لا يمكنها ان تتحمل اعالة طبقة متزايدة من المزارعين بدون ادخال تغيير جوهري على طريقة الفلاحة

٥) وتعتقد اللجنة ان منشأ كل الحكومة تزيدها خطورة حالة الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم عن الحصول على اية درجة من درجات الحكم الذاتي

٦) وتلفت اللجنة النظر الى بعض مصاعب ملازمة لوعد بلفور وصك الانتداب · وتشير الى الاستياء الذي يشعر به العرب من ان لا سبيل لهم للاتصال مباشرة بحكومة جلالته خلافاً لليهود

٧) ترى اللجنة ان سياسة تخفيض الحامية في فلسطين وشرقي الاردن قد تجاوزت الحد

ب اسباب الاضطرابات

ان السبب الاساسي في رأيي اللجنة هو شعور العرب بالعداوة والخصومة نحو اليهود شعوراً نشأ عن خيبة امانيهم السياسية والوطنية وخوفهم على مصيرهم الاقتصادي

اما الاسباب المباشرة فهي:

١— سلسلة طويلة من الحوادث ذات صلة بالبراق « حائط المبكى »

٢— نشر مقالات مهيجة خارجة عن حد الاعتدال في صحف الفريقين

٣ - نشر الدعاية «البروبغندا» بين الطبقات الاقل تنويراً من العرب التي من شأنها ان تستفزهم

٤— توسيع الوكالة اليهودية

٥— عدم كفاية القوات العسكرية ورجال البوليس الذين يمكن الاعتماد عليهم

«٦» الاعتقاد بان قرارات حكومة فلسطين يمكن ان تتأثر بالاعتبارات السياسية وهو اعتقاد ناشيء في الغالب عن الشعور بغموض السياسة .

(ج) التواصي الرئيسية

(١) ان توصية اللجنة الاولى هي ان تصدر حكومة جلالة الملك بيانا صريحاً عن سياستها باسرع ما يمكن وان توضح للاهالي بانها تنوي لتنفيذ تلك السياسة تنفيذاً تاماً بجميع ما تملكه من موارد ، وتزيد قيمة هذا البيان :—

(ا) لو انه تضمن تعريفاً صريحاً عن المعنى الذي تقصده حكومة جلالة الملك من الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تحفظ حقوق طوائف غير اليهودية

(٢) لو انه تضمن تعليمات اكثر وضوحا تسترشد بها حكومة فلسطين بشأن سير السياسة في المسائل الحيوية كمسألة الاراضي والمهاجرة · وقد بنيت تواصي اللجنة بشأن هاتين المسألتين لدرجة كبرى على افتراض ان تعريف السياسة المنوي وضعه سيضمن بيانا صريحاً بان حقوق ومقام الطوائف غير اليهودية ستصان صيانة تامة ·

(٢) ينبغي اصدار بيان صريح عن السياسة التي تتبع في المستقبل بشأن مراقبة الهجرة اليهودية كما انه يجب اعادة النظر في الطرق الادارية بقصد منع تكرار الهجرة الزائدة كالتي وقعت في سنة ١٩٢٥—٢٦ وريثما تنشأ حكومة نيابية على شكل من الاشكال يجب ايجاد طريقة يمكن بها اخذ رأي الهيئات غير اليهودية في مسائل الهجرة

(٣) يجب القيام بتحقيق علمي عن امكان ادخال طرق الزراعة الحديثة في فلسطين وعندئذ يمكن تنظيم سياسة تملك الاراضي في نور الحقائق التي يسفر عنها هذا التحقيق · والى ان تعرف نتيجة هذا التحقيق يجب اتخاذ التدابير لصد الميل الحاضر لاجلاء المزارعين من الفلاحين عن اراضيهم · وعلى الحكومة ان تنعم النظر في امكان اعادة تأسيس البنك الزراعي او ايجاد وسائل اخرى لاقراض فقراء المزارعين ·

(٤) لا توصي اللجنة رسمياً باحداث تطورات دستورية ولكنها تلفت النظر الى ارائها المبينة في

اقلب الصفحة

تتمة قرار لجنة التحقيق

الفقرة (أ) ٥

(٥) توصي اللجنة بتعيين لجنة لتقرير الحقوق والمطالب المتعلقة بالبراق (حائط المبكى)

(٦) يجب حصر مسألة وضع مراقبة انجع على دعاية الصحف

(٧) على حكومة جلالة الملك ان تعود فتأكد البيان الذي اصدرته سنة ١٩٢٢ من ان المركز الخاص المعطى للجنة الصهيونية لا يخولها حق الاشتراك في حكومة فلسطين، ولها ايضاً ان تتم النظر في امكان وضع تفسير مدقق لمضمون المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين

٨) الحامية الحالية في البلاد يجب ابقاؤها في الوقت الحاضر

٩ يجب اجراء تحقيق خاص عن تنظيم دائرة البوليس في فلسطين

وقد الحق بالتقرير مذكرة تتضمن التحفظات التي وضعها المستر سنل احد اعضاء اللجنة . وقد وقع هذا العضو على التقرير ولكنه لا يشاطر باقي الاعضاء الرأي بشأن بعض ما ورد فيه من المطالعات والاستنتاجات وهو يرغب في ان يعلن صراحة بان توقيعه على التقرير لا يتضمن موافقته على وجهة نظر زملائه العمومية تجاه مشكلة فلسطين و يعلق اهمية كبرى على مسؤولية زعماء العرب عن الاضطرابات، و ينتقد اعمال حكومة فلسطين في بعض الامور، و يخالف زملاءه في انتقاد موقف السلطات اليهودية بشأن تحديد الهجرة ويوصي بتوسيع مدى التحقيق المنوي اجراؤه عن الاراضي بحيث يشمل المسائل الاقتصادية (١) كيفية استعمال الاراضي المفتلحة في الوقت الحاضر و (٢) احتمال زيادة انتاج الاراضي و (٣) تعيين مساحة الارضي القابلة للاحياء وامكان صيانة المياه في الاراضي وهو يعلق اهمية خاصة على تعاون اليهود والعرب في فلسطين كمقدمة لذلك ان يجتمع معاً بضعة رجال يختارون بعناية من العرب واليهود من ذوي الاخلاق والنفوذ لذي لا شبهة فيه للبحث في احتمال بذل المساعي المشتركة للوصول الى حلول يتفق عليها الفريقان . ومن هذا العمل التمهيدي قد تسري حركة التعاون الجنسي في النهاية من الزعماء الى الطوائف اجمالا

٣١ اذار سنة ١٩٣٠

الزهور : التعليق في العدد القادم

مجلس الملك الخـــاص

يرفض النظر في دعاوي المحكومين بالاعـدام

جاء في برقية لشركة البرقيات اليهودية من لندن بتاريخ ٢٩ مارس ان الهيئة القضائية للمجلس الملكي الخاص رفضت السماح باستئناف دعاوي المحكومين بالاعدام، وعددهم ١٦ شخصاً، المتهمين بجرائم القتل اثناء الاضطرابات الاخيرة في فلسطين .

وقد ذكر اللورد دوندين الذي ترأس الهيئة ان هـذا الاستئناف لم يكن من حكم القاضي الذي نظر في الدعوى ولكن من محكمة استئناف الجنايات الكبرى

وكان ابكاريوس بك يدافع عن المتهمين، والمستر بريدي الذي كان محامياً الحكومة فلسطين امام لجنة التحقيق وكيلا عن النيابة العامة في فلسطين .

ولما انتهى ابكاريوس بك من دفاعه صرح اللورد دوندين ان المجلس الملكي لا يسمح باستئناف هذه الدعاوي الجنائية المحضة، لان هذا يعد اعتداء على القاعدة التي اتبعها المجلس منذ سنوات عديدة .

ماذا يقول روتر

لندن في ٢٨ مارس — اصبح باب البحث في جلسة المجلس الخاص في قضية تتناول عدداً من الامور الدستورية المعقدة على اثر تقديم استئناف عدد من المحكوم عليهم بالاعدام بحوادث الهياج في فلسطين وقبلما شرع محامي الدفاع في خطبته الافتتاحية بسط اللورد دندوين رئيس المحكمة (وكان الى جانبه القاضي مكلان والقاضي تنكرتن) مسألة الاختصاص مبيناً ان الذين استأنفوا الاحكام الصادرة عليهم ليسوا من الرعايا البريطانيين الذين لهم الحق بالاستئناف واقترح ان تعرض هذه القضايا على محكمة استئناف الجنايات

فقال محامي الدفاع ان قضايا هؤلاء المتهمين تنطوي على حرمانهم من العدل الطبيعي فاجيز له ان يكمل دفاعه فاورد نصوصاً من قانون العقوبات الفرنسوية وقد سارت عليه الحكومة التركية ويؤخذ منه انه يجب التمييز بين القتل الذي يعاقب عليه القاتل بالسجن والقتل الذي يعاقب عليه فاعله بالاعدام لسبب الظروف التي تزيده خطورة فصرح اللورد دندون بان المجلس الخاص لا يسمح ان يجيز استئنافاً في هذه الحوادث المعتبرة جنائية محضة من غير ان يخالف المبدأ الذي يستند اليه عرفهم من سنين طويلة وكان امام المحكمة خمس عرائض من فلسطين مقدمة من العرب المحكوم عليهم بالاعدام بتهمة اشتراكهم في اضطرابات صفد في شهر اغسطس الماضي . وقال محامي المحكوم عليهم ان القانون العثماني يعتبر ان حوادث القتل التي عوقبوا عليها لم تقع تعمداً مع سبق الاصرار وان الاحكام الصادرة في هذا الصدد من محاكم فلسطين تعد من باب الحرمان من العدل الطبيعي

«عن الجامعة العربية»

الوفد في لندن

وصل الوفد الى لندن ليلة ٣٠ الجاري فاستقبله في محطة فكتوريا حشد كبير من لابسي الطربوش والعمائم ونزل في نزل هايد بارك حيث نزل الوفد المصري وهكذا فقد اصبح هذا الفندق حرماً مهماً من الشرق في لندن . وينتظر ان يستقبل وزير المستعمرات اللورد باسفيلد الوفد بعد نشر تقرير لجنة التحقيق في فلسطين ويرجح تقديم هذا التقرير الى البرلمان في ٣١ الجاري

الزهور : صدر التقرير بوقته وهو منشور في رأس هذا العدد

الطيارات في سماء حيفا

ابتدأت الطيارات تحلق في سماء حيفا من الساعة الثامنة والنصف من هذا النهار وعددها تسع طيارات ولا ندري السر في هذا التحليق ولا الموجب له ...